

Distr.: General
4 April 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٢٠ من القائمة الأولية*
تخطيط البرامج

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

البرنامج ١٨
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

المحتويات

الصفحة

٢	الاتجاه العام
٣	البرنامج الفرعي ١ - إدارة الموارد المائية والطاقة والبيئة لأغراض التنمية المستدامة
٤	البرنامج الفرعي ٢ - تشجيع التغيير الاجتماعي لأغراض التنمية المستدامة
٦	البرنامج الفرعي ٣ - التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في سياق تطور الاقتصاد العالمي نحو العولمة
٧	البرنامج الفرعي ٤ - تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة قواعد ومعايير التنمية المستدامة في سياق التغيرات العالمية
٨	البرنامج الفرعي ٥ - إعداد الإحصاءات وتنسيقها ومواءمتها
١٠	الولايات التشريعية

* A/55/50

الاتجاه العام

المنطقة وخصائصها المميزة. ومن أهدافه الأخرى الدعوة إلى إيجاد بيئة مؤاتية تحفز على تحقيق التنمية المستدامة بعناصرها الثلاثة المترابطة والمتكاملة وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وفي هذا الإطار، تولى مسألة مراعاة المنظور الجنساني اهتماما خاصا. وتندرج مراعاة هذا المنظور في التركيب الأساسي لكل البرامج الفرعية الخمسة للجنة باعتباره عنصرا من عناصرها الرئيسية المتعددة الاختصاصات. وهو أيضا عنصر موضوعي متمم للحق في التنمية، مترسخ في العمل الذي تقوم به اللجنة، ويشكل ركنا أساسيا من أركان ولايتها المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة.

١٨-٣ ويشمل تنفيذ الاستراتيجية الشاملة ما يلي:

(أ) تسهيل وضع استراتيجيات جديدة للتنمية مختصة بالمنطقة، تقوم على التقليل من الاعتماد المكثف على عائدات النفط من خلال تنويع النواتج وحشد المدخرات الإقليمية وجذب المناسب من الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مواصلة اللجنة القيام بدورها كحفاز إقليمي، وكمتمدى نشط للحوار من أجل تبادل التجارب والتوصل إلى توافق في الآراء واتخاذ مواقف مشتركة؛

(ب) تنمية اهتمام الدول الأعضاء بمزايا التعاون والتنسيق الإقليميين في رسم السياسات العملية ووضع المعايير والأنظمة وسن التشريعات المشتركة بشأن المسائل الإقليمية، ومنها ندرة المياه، ومصادر الطاقة المتجددة، وحماية البيئة، والتجارة داخل المنطقة، والمفاوضات التي ستجرى في المستقبل برعاية منظمة التجارة العالمية، ونقل التكنولوجيا وشبكات المعلومات؛

(ج) زيادة وعي الدول الأعضاء في اللجنة لحقوقها وواجباتها في إطار التحرير المتعدد الأطراف للتجارة

١٨-١ يتمثل الاتجاه العام للبرنامج في العمل من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة وتشجيع التعاون الإقليمي وتدعيم قدرة المنطقة على التكيف مع تبعات العولمة. ويستمد توجه البرنامج من قرارات الجمعية العامة ومن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي حدد، في قراره ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ثم عدل في قراره ١٩٨٥/٦٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥، من هذه الاختصاصات لإبراز البعد الاجتماعي لمهام اللجنة، وغير في الوقت نفسه اسمها إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لكي يعكس هذا التغيير. وثمة مزيد من التوجه، فيما يتعلق بالبرنامج، مستمد من قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ولا سيما القرار ٢٢٠ (د-٢٠) بشأن اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة لإعلان بيروت المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة. وتضمن إعلان بيروت رؤية لدور اللجنة ومهامها في القرن الحادي والعشرين، واستهدف تعزيز دورها على الصعيد الإقليمي، تمشيا مع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط أداء الأمم المتحدة وهي على أعتاب الألفية الثالثة. وقد أوكلت إلى اللجنة المسؤولية الموضوعية للبرنامج.

١٨-٢ وتمحور الاستراتيجية الشاملة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول خمسة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة. وتقوم الاستراتيجية على وضع برامج وآليات وحلول إقليمية للتواصل مع المسائل والمشاكل العالمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، من أجل مساعدة أعضاء اللجنة على تحقيق الاندماج المتوازن في الاقتصاد العالمي. وأحد أهداف البرنامج هو تشجيع اعتماد المبادئ والمعايير والاتجاهات العالمية والتكيف معها دون الإضرار بمصالح

الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومؤسسات بريتون وودز.

البرنامج الفرعي ١

إدارة الموارد المائية والطاقة والبيئة لأغراض التنمية المستدامة

الهدف

١٨-٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيق إدارة أفضل للموارد المائية والطاقة والبيئة والتأثير إيجابيا على التنمية المستدامة في المنطقة باتباع نُهج متكاملة.

الاستراتيجية

١٨-٦ أوكلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المسؤولية الموضوعية لهذا البرنامج الفرعي إلى شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة. وستُوجّه الاستراتيجية إلى زيادة إسهام الموارد المائية والطاقة في التنمية المستدامة للمنطقة باعتماد نُهج متكاملة. وتعاين المنطقة الخاضعة لولاية اللجنة من شح موارد المياه وتتميّز بوجود احتياطي ضخم من الطاقة الأحفورية، وإن يكن توزيعه غير متكافئ. ولذلك ستشجّع الأنشطة تعزيز السياسات والتدابير والتكنولوجيات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وسيُركّز بشكل خاص على ترشيد استخدام الموارد وتطوير الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية والإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعزيز تطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة والحدّ من التلوث وحماية البيئة. كما ستُبذل الجهود لبناء القدرات وزيادة وعي صانعي القرار والمستخدمين لضرورة ترشيد استخدام الطاقة والموارد المائية وحماية البيئة. وستُقدّم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن سبل ووسائل إدماج الحق في التنمية في عملية إدارة الموارد المائية وحماية البيئة. وستُقدم بوجه خاص الجهود التي يبذلها صانعو القرار لإدماج النواحي الاجتماعية لإدارة الموارد المائية والطاقة والبيئة في سياساتهم وخططهم.

في السلع والخدمات واتفاقات الشراكة، وللأهمية الحيوية التي يمثّلها الاندماج الإقليمي ودون الإقليمي لمستقبل المنطقة؛

(د) مساعدة الدول الأعضاء في تحديد

الأولويات الإقليمية وإقامة آليات فعالة للتنسيق الإقليمي وتدعيم الآليات القائمة وتيسيط الأنشطة ذات الاهتمام المشترك، والقيام في الوقت نفسه بتدعيم التعاون مع سائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالعمل كقاعدة انطلاق، وجهة وصل، ومركز تنسيق لمنظمات الأمم المتحدة التي تظطلع بولايات إقليمية؛

(هـ) إدماج المسائل المتعددة التخصصات في

المجالات الموضوعية للبرنامج، ولا سيما مراعاة المنظور الجنساني وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، والحق في التنمية، والقضاء على الفقر، والبيئة، ونقل التكنولوجيا وتطوير وتعميم البيانات والمعلومات؛

(و) تدعيم الدور الذي تقوم به اللجنة كمصدر

رئيسي للبيانات الإحصائية ونظم وشبكات المعلومات المحدثة والموثوقة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، والعمل في الوقت نفسه على تشجيع الطلب، ولا سيما من جانب قطاع الأعمال، بزيادة الوعي للأهمية المتزايدة للمعلومات باعتبارها أقوى أداة تحليلية لتعزيز أنشطة الأعمال؛

(ز) تقديم الدعم المتواصل إلى البلد العضو الأقل

نمواً (اليمن) وبلدان أخرى ذات احتياجات خاصة.

١٨-٤ وفي سياق اضطلاع اللجنة بولاياتها، أبقّت، وستستمر في الإبقاء، على ترتيبات للتعاون مع الدول الأعضاء وحشد من المنظمات الإقليمية التابعة وغير التابعة للأمم المتحدة، وأبرزها جامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، واللجان الإقليمية الأخرى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنظمة

مؤشرات الإنجاز

١٨-٩ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تستخدم تكنولوجيا غير مضرّة بالبيئة لزيادة الموارد المائية وإنتاج مصادر بديلة للطاقة؛ (ب) عدد الخيارات والتكنولوجيات المحددة لتقليل غازات الدفيئة؛ (ج) عدد الدول الأعضاء التي تعتمد تدابير للإدارة البيئية من أجل حفظ البيئة وتقليل التلوث.

البرنامج الفرعي ٢

تشجيع التغيير الاجتماعي لأغراض التنمية المستدامة

الهدف

١٨-١٠ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تحقيق التغيير الاجتماعي الذي يراعي خصائص المنطقة ويحفظ اعتباراتها الثقافية من أجل بلوغ العدالة الاجتماعية عن طريق التنمية البشرية المستدامة، وتحقيق المساواة وكفالة التساوي بين الجنسين ضمن بيئة تمكينية، والدعوة في الوقت نفسه إلى الحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

الاستراتيجية

١٨-١١ أوكلت اللجنة المسؤولية الموضوعية في هذا البرنامج الفرعي إلى شعبة مسائل وسياسات التنمية الاجتماعية. وسيُنفذ البرنامج الفرعي باتباع نهج للتنمية الاجتماعية متكامل وشمولي وقائم على احترام الحقوق، مما يمكن اللجنة من أن تكون بمثابة نظام للإنذار المبكر بالنسبة إلى القطاع الاجتماعي، ومنتدى للشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ويتعين على أعضاء اللجنة أن يجاهدوا في حلّ مشاكل اجتماعية مستعصية ناجمة عن عدم تكافؤ توزيع الدخل، والفقر المدقع، وعدم التوازن في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، والأمية، وأوجه القصور في الميدان الصحي، والحضرنة وتحركات السكان، وبخاصة اللاجئين والمشردين، والتحسّن

وستُحدد السبل والوسائل التي تؤدي إلى زيادة حصول الفقراء، ولا سيما الفقيرات، على الطاقة والمياه الرخيصتين، وبشكل خاص المياه النقية. كما ستُتبع الخيارات التي تيسّر إيجاد الوظائف الجديدة وتوليد الدخل، ولا سيما للفقيرات.

١٨-٧ وستقدّم المساعدة إلى البلدان الأعضاء لمواجهة نتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي والتغيرات المؤسسية في قطاعي الطاقة والمياه وفي مجال البيئة عن طريق تقييم وتحليل الأوضاع، ولا سيما فيما يتعلق بعملية الخصخصة. وستسهّل الأنشطة إيجاد وتنسيق آليات للمراقبة والإبلاغ معنية بالمسائل البيئية وتعزيز تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز بصفة خاصة على الطاقة والمياه بدعم الجهود التي تبذلها الحكومات لإدماج الاعتبارات البيئية في سياساتها الإنمائية. وستشجّع النهج الابتكارية لإدارة البيئة والحدّ من التلوث، وستُحدّد التدابير والتكنولوجيا التي تطبق لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. وسيجري أيضا تعزيز السياسات العملية وآليات التنسيق الإقليمية، وبخاصة المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وبالاستخدام الرشيد للموارد. وسيُدمج إنشاء شبكات إقليمية ودون إقليمية للكهرباء والغاز عن طريق التعاون داخل المنطقة في ميادين المياه والطاقة والبيئة.

الإنجازات المتوقعة

١٨-٨ تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) اعتماد تدابير متعلقة بالسياسات، وتكنولوجيا وأدوات اقتصادية غير مضرّة بالبيئة وفعّالة من حيث التكلفة يجري تحديدها من أجل الموارد المائية وموارد الطاقة على جانبي العرض والطلب؛ (ب) زيادة وعي بلدان المنطقة لمعايير إدارة البيئة والحدّ من التلوث المعترف بها دولياً وتطبيقها؛ (ج) زيادة حصول المناطق الريفية على إمدادات المياه النقية والطاقة.

بالم منظور الجنساني عموماً، وبناء القدرات لتمكين المرأة والنهوض بها بالدعوة إلى اعتماد نهج قائم على الحقوق لتحقيق المساواة والتساوي بين الجنسين في المنطقة، ومراعاة المنظور الجنساني في السياسات والخطط والبرامج.

الإجازات المتوقعة

١٨-١٣ تشمل الإجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة الوعي بأهمية إبراز السياسات الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية؛ (ب) إقامة آليات لتحقيق الترابط الشبكي لأغراض التنمية الاجتماعية فيما بين الشركاء والأطراف الفاعلة في عملية التنمية، ولاسيما بين مؤسسات المجتمع المدني؛ (ج) قيام البلدان وسائر الآليات القطرية باستخدام المؤشرات الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات في مراقبة التقدم المحرز على صعيد تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية؛ (د) تحسين استخدام الإحصاءات الموزعة حسب نوع الجنس كأداة للتحليل ورسم السياسات الاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

مؤشرات الإنجاز

١٨-١٤ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تعد تقارير وطنية وتعتمد سياسات اجتماعية بصورة رسمية؛ (ب) عدد التقارير واللجان والمشاريع المشتركة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني؛ (ج) عدد البلدان والمؤسسات التي تستخدم المؤشرات الاجتماعية في مراقبة التنمية البشرية؛ (د) عدد البلدان والمؤسسات التي تدمج المنظور الجنساني في السياسات والخطط والإحصاءات.

المحدود في وضع المرأة ومشاركتها في عملية التنمية. وتهدد جميع هذه المشاكل تماسك المجتمع والبنية والقيم العائلية. ويزيد من تفاقمها عدم الاستقرار السياسي وهدر الموارد وسوء إدارتها والفساد وانعدام الشفافية، مما يخرج بالموارد المالية النادرة عن مسار النفقات المشروعة، مما في ذلك الاستثمار في التنمية الاجتماعية. ويزيد أثر العولمة الاجتماعي والثقافي على المجتمع تدهور الوضع على الصعيد الإقليمي، مما في ذلك عدم تكافؤ توزيع الفوائد المحيية من تحرير التجارة؛ والنمط السريع للتغيرات التكنولوجية؛ والثورة في ميدان المعلومات. وسيسرع هذا الوضع الإقليمي من وتيرة التغيير الاجتماعي ويزيد المسائل الاجتماعية تعقيداً، مما يستدعي الأخذ بنهج مبتكرة لمواجهةها.

١٨-١٢ وتشمل أنشطة البرنامج الفرعي تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن إقامة صلات ذات قواعد رغبة متعلقة بالسياسات تضم السكان والبيئة والتنمية، وترسخ فيها حقوق الإنسان. وستبذل الجهود لإقامة صلات أوثق بين المنظمات الحكومية وجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وستعزز أيضاً الاستجابات الإقليمية المتكاملة لجدول أعمال المؤتمرات الدولية عن طريق مساعدة الدول الأعضاء في بناء المؤسسات والقدرات لدى الآليات الوطنية والإقليمية. كما ستقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء في رسم استراتيجيات للتنمية البشرية المستدامة. وستولى عناية خاصة للتخفيف من وطأة الفقر والتوظيف المنتج، بما في ذلك العناية بالأسرة كوحدة أساسية للتماسك الاجتماعي، مع التشديد أيضاً في الوقت نفسه على الحكم الرشيد وحقوق الإنسان كوسيلتين لتعزيز التنمية البشرية المستدامة. وسيقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في اللجنة وإلى السلطات المحلية في مجال رسم السياسات ووضع البرامج المبتكرة والمتكاملة الملائمة لتدعيم المستوطنات المستدامة، ولا سيما في المدن وسائر المناطق الحضرية. وستركز الأنشطة أيضاً على زيادة الوعي

البرنامج الفرعي ٣

التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في سياق تطور الاقتصاد العالمي نحو العولمة

الهدف

١٥-١٨ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو كفالة استدامة التنمية الاقتصادية في المنطقة والقيام في الوقت نفسه بتحقيق الاندماج المتوازن في الاقتصاد العالمي.

الاستراتيجية

١٦-١٨ أوكلت اللجنة المسؤولية الموضوعية عن هذا البرنامج الفرعي إلى شعبة مسائل وسياسات التنمية الاقتصادية. وسيطلب تنفيذ وضع السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية الملائمة من أجل الاستجابة للتحديات والفرص الجديدة الناشئة عن ظاهرة العولمة التي تشهد تطوراً متلاحقاً، والناشئة أيضاً عن الاتجاه المتزايد لإقامة التكتلات التجارية الإقليمية. ويجب أن تراعي هذه السياسات أيضاً ضرورة إرساء قواعد الحكم الرشيد مع تدعيم دور القطاع الخاص، وإذ تضع بعين الاعتبار المسائل الجديدة المقرونة بولايات دولية، كالقضاء على الفقر ومراعاة المنظور الجنساني وحماية البيئة والتشديد على الوجه الإنساني للتنمية عن طريق ضمان الحق في التنمية. وستعزز قدرة البلدان الأعضاء في اللجنة على مواجهة هذه التحديات وتلبية هذه الفرص بزيادة الوعي والفهم للحقوق والواجبات الناجمة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والالتحاق بالتكتلات الإقليمية ودون الإقليمية والدخول في اتفاقات الشراكة وتحرير الأسواق المالية.

والمالية العامة، والاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إقامة المشاريع المشتركة مع الشركات عبر الوطنية. وسيقدم الدعم إلى الدول الأعضاء لتحديد ورسم استراتيجيات إنمائية بديلة تقوم على تنويع الموارد الوطنية وحشدتها للتعويض عن التقلبات في عائدات النفط، مما يُيسر الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق الاستثمارات داخل المنطقة وعودة رؤوس الأموال التي استثمرت خارجها. وستركز الأنشطة أيضاً على تحديد دور الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في الأنشطة الاقتصادية وبيان المسؤولية تجاه التنمية. وسيجري تشجيع بناء القدرات في مجال اتخاذ القرار على جميع الصعد في ضوء ما تشهده الاستراتيجيات التنموية من تطور. وسيُزاد وعي الدول الأعضاء لأهمية تعزيز الجوانب الإنسانية للتنمية الاقتصادية بإبراز أثرها في الحد من الظلم الاجتماعي وبدعم الحق في التنمية ومراعاة المنظور الجنساني والقضاء على الفقر.

الإنجازات المتوقعة

١٨-١٨ تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مراقبة أهداف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ (ب) زيادة الفعالية والاستقرار في مجال إدارة الاقتصاد الكلي؛ (ج) زيادة وعي الدول الأعضاء للتحديات والفرص التي يواجهها اقتصادها الناشئة عن النظام التجاري الدولي الجديد والتكتلات التجارية الإقليمية القائمة والمحتملة؛ (د) إسهام القطاع الخاص بشكل معزز وفعال في النشاط الاقتصادي.

مؤشرات الإنجاز

١٩-١٨ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) توفر الإحصاءات والتحليلات الاقتصادية لرسمي السياسات في الوقت المطلوب؛ (ب) عدد البلدان التي تتخذ تدابير لزيادة فعالية واستقرار إدارة الاقتصاد الكلي؛ (ج) مدى المساعدة

التنمية والقضاء على الفقر ومراعاة المنظور الجنساني وحماية البيئة في عملية تخطيط السياسات القطاعية وتنفيذها.

١٨-٢٢ وسيُقدم الدعم إلى الدول الأعضاء لرسم سياسات قطاعية منسقة ومواءمة القواعد والمعايير والأنظمة لإيجاد صناعات زراعية وصناعات تحويلية موجهة نحو التصدير تتوافق مع متطلبات نظام التجارة الحرة. وستُحدد التدابير، بما فيها الابتكارات التكنولوجية، اللازمة لتيسير تطوير القدرات من أجل تعزيز الإنتاجية وزيادة قابلية المنتجات للمنافسة وكفالة توافرها البيئي. وستقدم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن تيسير عمليات النقل والاتصالات الوطنية، وفي داخل المنطقة والمشاركة بين المناطق لدعم التدفق العملي للسلع وحركة الأشخاص، وإدماج الأسواق على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيُزاد وعي الحكومات والقطاع الخاص لضرورة ترشيد استخدام الموارد النادرة، ولا سيما الأرض والمياه في الإنتاج القطاعي والأنشطة الاستثمارية. كما سيُزاد وعي الدول الأعضاء في اللجنة لأهمية التصدي للجانب الاجتماعي للتنمية القطاعية عن طريق تحديد أنشطة الإنتاج والنقل والاتصالات التي تعود بالنفع على فئات المجتمع المحرومة، ولا سيما النساء، وتساعد على سد الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

الإجازات المتوقعة

١٨-٢٣ تشمل الإجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة تيسير التدفقات المادية وتدفقات المعلومات عبر الحدود بين الدول الأعضاء؛ (ب) زيادة القابلية للتنافس عن طريق دعم بناء القدرات في القطاعات الإنتاجية المعنية؛ (ج) تدعيم الإنتاجية القطاعية عن طريق زيادة اتخاذ الدول الأعضاء لتدابير غير مضرّة بالبيئة وتحسين الصلات بين التكنولوجيا والتنمية القطاعية؛ (ح) تحقيق الاندماج بين المناطق الحضرية

المقدمة إلى البلدان الأعضاء لكي تستوعب الانعكاسات على اقتصادها الناجمة عن النظام التجاري الدولي الجديد، وتشكيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وتزايد عدد البلدان التي تنضم إلى هذا النظام وهذه التجمعات؛ (د) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وفي التوظيف وتكوين رأس المال الثابت والتجارة.

البرنامج الفرعي ٤

تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة قواعد ومعايير التنمية المستدامة في سياق التغيرات العالمية

الهدف

١٨-٢٠ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو التأثير إيجابياً على التنمية المستدامة عن طريق تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة القواعد والمعايير القطاعية داخل المنطقة لتحقيق التوافق مع المتطلبات الدولية، مما يعزز قابلية السلع والخدمات للمنافسة.

الاستراتيجية

١٨-٢١ تشهد المنطقة الخاضعة لولاية اللجنة تقلبات مستمرة في سوق النفط مما يجعل تنمية القطاعات غير النفطية السبيل الوحيد لتحقيق التنوع في الناتج وإيجاد مصادر جديدة للدخل. كما أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاندماج في التكتلات الإقليمية ودون الإقليمية والمساهمة في اتفاقات الشراكة يتطلب تحقيق قابلية المنتجات للمنافسة عن طريق تطبيق التكنولوجيات المتقدمة وتحديث خدمات دعم الإنتاج، ولا سيما في قطاعي النقل والاتصالات، والتقييد بالمعايير والأنظمة المعترف بها دولياً. وهذه المتطلبات أساسية للاستفادة من الفرص التي يوفرها نظام التجارة الحرة. وتستدعي ضرورة الامتثال للولايات الدولية المتعلقة ببعض المسائل الناشئة عن زيادة الالتزام بإدماج الحق في

وإقليمية في المنطقة الخاضعة لولاية اللجنة من أجل الحصول في الوقت المطلوب على الإحصاءات الموثوقة والموحدة والمقارنة والتي تراعي الفوارق بين الجنسين، مما يحتاجه المخططون وراسمو السياسات والمؤسسات العامة والخاصة والباحثون والمنظمات الإقليمية والدولية. وفي حين تزايدت في نهاية القرن العشرين وتيرة إعداد الإحصاءات في الدول الأعضاء في اللجنة، فإن قدرتها كدول أعضاء على الوفاء بشكل فعال بما يتطلبه التخطيط ورسم السياسات والشؤون الإدارية في القرن الواحد والعشرين تقصر عن تحقيق النتائج المرغوبة. وستستجيب الأنشطة إلى تعاضم الطلب على الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية التي تطلبها التوصيات الصادرة عن عدد من المؤتمرات العالمية التي عقدها الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، سيقوم توازن أفضل عن طريق توفير الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

٢٧-١٨ وستدعم أنشطة البرنامج الفرعي دور اللجنة كمصدر محاييد للإحصاءات والمعلومات الموثوقة عن المنطقة عن طريق رفع كفاءة جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتعميمها بواسطة آخر ما توصلت إليه تكنولوجيات المعلومات. كما سيزداد في الوقت نفسه الطلب على الإحصاءات عن طريق تعزيز قدرة المستعملين النهائيين، ولا سيما قطاع الأعمال التجارية، على استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية بالشكل المناسب. وسيجري الإسهام في بناء قدرة الدول الأعضاء على إعداد الإحصاءات عن طريق مساعدتها على رفع كفاءة قدرات كوادرها الوطنية في مجال وضع الإحصاءات وتحسين بنيتها الإحصائية التحتية وتوسيعها طبقاً للمعايير والمفاهيم والمنهجيات الدولية، مما يسمح بتنفيذ البرامج والتوصيات الدولية.

٢٨-١٨ وستتلقى الدول الأعضاء مساعدة في مجال اعتماد الإحصاءات الاقتصادية واستخدامها، وقياس

والمناطق الريفية مع مراعاة التفاعل الضروري بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

مؤشرات الإنجاز

٢٤-١٨ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد الدول الأعضاء التي تعتمد أنظمة ذات نوعية محسنة وتقيم شبكات وبنية تحتية؛ (ب) تضاؤل عدد الحواجز التقنية عبر الحدود؛ (ج) ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد الصكوك القانونية الملائمة لضمان القابلية للمنافسة؛ (د) عدد المؤسسات التي تستوفي المواصفات القياسيتين ١٤٠٠٠ و ٩٠٠٠ للمنظمة الدولية للمواصفات القياسية والمعايير الدولية الأخرى ومدى المساعدة المقدمة لاكتساب المهارات التكنولوجية المطلوبة؛ (هـ) مدى قيام الدول الأعضاء بتحديد الخيارات غير المضرة بالبيئة واستخدامها في التنمية القطاعية والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا لتعزيز التنمية القطاعية؛ (و) عدد البلدان التي تعتمد سياسات لضمان سبل الرزق المستدام في المناطق الريفية.

البرنامج الفرعي ٥

إعداد الإحصاءات وتنسيقها ومواءمتها

الهدف

٢٥-١٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تنسيق إعداد الإحصاءات للوفاء بفعالية بما يتطلبه التخطيط ورسم السياسات والشؤون الإدارية لمواجهة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة.

الاستراتيجية

٢٦-١٨ أوكلت اللجنة المسؤولية الموضوعية لهذا البرنامج الفرعي إلى شعبة الإحصاءات. وستنفذ الاستراتيجية بالتنسيق مع المنظمات الدولية وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية، مما يساهم في إعداد إحصاءات قطرية

التقارير واللجان والاجتماعات والمشاريع المشتركة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني؛ (هـ) مدى تطبيق الدول الأعضاء والمؤسسات لمجموعة أساسية من الإحصاءات الاجتماعية في تقاريرها الإحصائية عن متابعة توصيات المؤتمرات العالمية؛ (و) مدى إدراج البلدان الأعضاء للمجالات الإحصائية الجديدة في تقاريرها الإحصائية.

المؤشرات اللازمة لمراقبة سياسات التنمية، واتخاذ التدابير التصحيحية وتكييف السياسات الاقتصادية. وستوضع مجموعة أساسية من الإحصاءات الاجتماعية ومؤشرات التدابير لكي يعتمد عليها أعضاء اللجنة من أجل مراقبة مختلف أوجه نوعية الحياة، كالتوظيف والبطالة والفقر ونوع الجنس ومساائل أخرى. وستشجع الأنشطة على التعاون وتبادل المعلومات والآراء والتجارب بين وكالات الإحصاءات الوطنية في المنطقة بغية تدعيم المواءمة والإدماج الإقليميين وتحسين الدور الإقليمي في مجال الإحصاءات على الساحة الدولية.

الإنجازات المتوقعة

٢٩-١٨ تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) تحسين القدرة الوطنية على استخدام الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات، وفقا للمعايير الدولية؛ (ب) قيام الدول الأعضاء بزيادة وإعداد استخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمراقبة سياسات التنمية، ولا سيما سياسات التكيف الاقتصادي والتنمية البشرية؛ (ج) توسيع المجموعة الأساسية من الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية وزيادة استخدامها لمراقبة التقدم المحرز كجزء من متابعة توصيات المؤتمرات العالمية؛ (د) تحسين بناء القدرات لتوسيع إعداد واستخدام إحصاءات تتناول مجالات جديدة، كنوع الجنس والطاقة والبيئة، وتطبيقها من جانب البلدان الأعضاء والمؤسسات المعنية.

مؤشرات الإنجاز

٣٠-١٨ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي غطاها البرنامج الفرعي وعدد الموظفين المدربين على استخدام المعايير الإحصائية الدولية؛ (ب) عدد المجالات الجديدة التي غطاها البرنامج الفرعي؛ (ج) عدد التقارير الإحصائية المعدة بالاستناد إلى المعايير الدولية؛ (د) عدد

الولايات التشريعية

البرنامج ١٨

قرارات الجمعية العامة

١٠٣/٤٩ الأغذية والتنمية الزراعية (البرنامجان الفرعيان ١ و ٤)

١٧٦/٥١ تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٥)

١٠٠/٥٢ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين (جميع البرامج الفرعية)

١٩٤/٥٢ دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٤)

١٩٥/٥٢ دور المرأة في التنمية (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٤)

١٩٦/٥٢ تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤)

١٥٥/٥٣ الحق في التنمية (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٣)

١٩٨/٥٣ تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤)

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦/١٩٩٦ التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٣)

الاستنتاجات المتفق عليها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢/١٩٩٧ إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات

والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (جميع البرامج الفرعية)

قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٢٠ (د-٢٠) اعتماد إعلان بيروت (جميع البرامج الفرعية)

البرنامج الفرعي ١

إدارة الموارد المائية والطاقة والبيئة لأغراض التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

١٩٤/٤٧ بناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١

١١١/٤٩ تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورها الثانية

١٢٦/٥٠ توفير مياه الشرب والمرافق الصحية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٥/١٩٩١ تنمية الموارد المائية والتقدم المحرز في تنفيذ

خطة عمل مار دل بلاتا

٨٦/١٩٩١ تنمية موارد الطاقة واستخدامها بكفاءة

البرنامج الفرعي ٢

تشجيع التغيير الاجتماعي لأغراض التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

١٧٧/٥١ تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

٢٥/٥٢ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية

تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة	١٨٦/٥٢	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين	١٢٠/٥٣
تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية	١٩٦/٥٢	حقوق الإنسان والفقير المدقع	١٤٦/٥٣
التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	٢٠٥/٥٢	قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
الحق في التنمية	١٥٥/٥٣	الاستنتاجات المتفق عليها للجنة مركز المرأة بشأن مجالات الاهتمام الرئيسية المحددة في منهاج عمل بيجين	١٧/١٩٩٧
دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	١٦٩/٥٣	إدماج منظور الجنسين في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	٤٣/١٩٩٨
التجارة الدولية والتنمية	١٧٠/٥٣	التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة	٤٤/١٩٩٨
تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية	١٧٥/٥٣		

البرنامج الفرعي ٣

البرنامج الفرعي ٤		التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في سياق تطور الاقتصاد العالمي نحو العولمة	
تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة قواعد ومعايير التنمية المستدامة في سياق التغيرات العالمية		قرارات الجمعية العامة	
قرارات الجمعية العامة		مباشرة الأعمال الحرة والخصخصة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	١٨٠/٤٨
الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة	١٧٢/٥١	تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف	٩٧/٤٩
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١٨٤/٥٢	ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة	١٠١/٤٩
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	١٧٧/٥٣		

البرنامج الفرعي ٥

إعداد الإحصاءات وتنسيقها ومواءمتها		التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة	٩١/٥٠
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي		التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية	١٨٠/٥٢
نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٥/١٩٩٣		